اقتصاد

تهريب الأدوية الزراعية «شغّال».. و«الجمارك»: نصفها فاسد ومغشوش

| عبد الهادي شباط

كشف ضابط في الجمارك لـ«الوطن» عن رصد حالة توسع في ظاهرة تهريب الأدوية الزراعية، وبناء على المعطيات المتوافرة لدى الجمارك تم وضع رؤية خاصة للتعامل مع هذه الظاهرة واتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها ضبطها والحد منها وإيقافها.

وعن أهم المنافذ التي تدخل منها هذه المهربات الزراعية بين أنها تدخل عبر الحدود السورية اللبنانية بشكل رئيس، وأن الكثير من المستودعات خصصت في هذه المناطق لتخزين هذه المواد وإدخالها للأسواق المحلية وبيعها للمزارعين، وفي هذا السياق تم ضبط شحنة أدوية زراعية حديثاً في بلدة سرغايا مصدرها الأراضي اللبنانية وتم التعامل معها وإحالة المواد للمختبرات المختصة لإجراء التحاليل اللازمة، إضافة لدخول كميات من هذه المواد عبر الشمال مصدرها تركيا، إذ يستغل بعض المهربين الظروف العامة في بعض المناطق لإدخال مهربات وممنوعات للبلد، مبيناً أنه تم ضبط قضيتين مؤخراً لتهريب الأدوية الزراعية في حمص مصدرها الأراضي التركية وتبين بالكشف على هذه المواد أنها مواد ذات منشأ صيني والعديد من المواد ضبطت كان منشؤها سعودياً.

وبين الضابط أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع وزارة الزراعة في التعامل مع هذه الأدوية والتأكد من سلامتها، إذ تتم بالتعاون مع الوزارة عمليات إجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة لهذه المواد وكيفية التعامل معها واتلافها من دون أن تحدث ضرراً زراعياً أو بيئياً.

وعن رقم تقديري لمعدل نسبة الأدوية الزراعية المهربة الفاسدة أو المغشوشة التي تدخل للبلد بين أنها تقترب من ٥٠ بالمئة، إذ يستغل المهرب عدم خضوع المهربات لأي فحوصات أو تحققات من مواصفات المواد المدخلة ويتم استقدام الكثير من المواد الفاسدة أو المنتهية الصلاحية أو المتلاعب بمواصفاتها بأسعار رخيصة ويتم طرحها في السوق على أنها مواد زراعية جيدة وبأسعار عالية.

وعن حملة الجمارك على المهربات بين أنها قائمة، ويتم العمل عليها وفق المخطط له، وأن الكثير من المؤشرات في الأسواق العامة توضح تراجع المعروضات من المهربات لدى المحال والبسطات، وأن الكثير من أصحاب هذه المحال بات يخشى من عرض المواد المهربة وفي حال كان يصر على التعامل بها يكون ذلك وسط حالة عالية من الحذر والحيطة لمحاولة التهرب من العمل الجمركي.

ولفت إلى أن الجمارك مستمرة في الحملة لإخلاء الأسواق السورية من المهربات بشكل كامل عبر تشديد دورياتها ومداهماتها للمحلات والمستودعات والمعابر والحدود كافة لمنع تدفق أي مهربات إلى البلاد وخاصة من تركيا التي تسهل تصدير سلع رديئة إلى سورية.

تقي الدين لـ«الوطن»: من الممكن أن تقوم غرف الزراعة والصناعة والتجارة بمهام الاتحاد

مشروع قانون إلغاء اتحاد المصدرين أجيز دستورياً وأحيل إلى اللجنة الاقتصادية

| رامز محفوظ - وفاء جديد

علمت «الوطن» من مصدر في مجلس الشعب أن مشروع قانون إلغاء اتحاد المصدرين أجيز دستورياً في اللجنة الدستورية، وأحيل بالأمس إلى اللجنة المختصة وهي لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشعب لدراسته موضوعياً.

في سياق متصل وفي إطار التعليق على مشروع قانون إلغاء اتحاد المصدرين السوريين أكد عضو مجلس إدارة الاتحاد المنتهية ولايته فراس تقي الدين لـ«الوطن» أن إلغاء الاتحاد وارد، وهو ليس أمراً سلبياً، وليس إيجابياً في الوقت نفسه، مشيراً إلى أنه من الممكن في حال إلغاء اتحاد المصدرين أن تقوم بمهامه غرف التجارة والصناعة والزراعة.

ولفت تقي الدين إلى أن مهمة التصدير من الممكن أن يعمل لها كيان كامل ومن الممكن أن تضاف هذه المهمة إلى أي جهة أخرى، مبيناً أنه في كل دولة توجد آلية تصدير مناسبة لها، مشيراً إلى أن اتحاد المصدرين غير موجود في كل دول العالم، لكن هناك دول فيها اتحادات للمصدرين.

وبين أن التصدير مهمة من مهام التجارة وهي جزء من الاقتصاد، منوهاً بأن الصناعة والتجارة والزراعة مرتبط بها التصدير ومن الممكن ضمن غرف الزراعة والتجارة والصناعة أن يكون هناك قسم خاص لمتابعة التصدير ومن الممكن أن يكون لها اتحاد نوعي كاتحاد الزيوت على سبيل المثال.

ولفت إلى أنه في حال تم إلغاء اتحاد المصدرين فالحلول مفتوحة والبدائل كثيرة، ومن الممكن أن تحل الجمعيات والنقابات محل اتحاد المصدرين لكنها بحاجة لتطوير، مبيناً أنه من الممكن أن تقوم كذلك هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بمهام اتحاد المصدرين لأن جزءاً كبيراً من المعارض تتابعها هذه الهيئة، والقطاع الحكومي لديه مؤسساته الخاصة في التصدير ومن الممكن أن تقوم بمهام التصدير.

وشدد تقي الدين على أنه كصناعيين من المهم أن يسير التصدير في سورية بالاتجاه الصحيح وعلى مايرام، وسواء ألغي اتحاد المصدرين أم لم يلغ، فالمهم لنا كأعضاء مجلس إدارة اتحاد مصدرين أن تصب كل أمور التصدير في المصلحة العامة.

من جهته رأى رئيس لجنة الزراعة في اتحاد المصدرين إياد محمد أن الاتحاد له دوره المهم في الاقتصاد، وبالتالي فإن إلغاءه يعني خسارة الدور المنوط به كإحدى الفعاليات الاقتصادية المهمة، مبيناً أنه تم إحداث اتحاد المصدرين منذ ١٠ أعوام، فما الذي استجد حالياً للقول إن اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة ستقوم بدوره؟!

وأفاد محمد بأن أسباب مشروع القانون غير واضحة بعد، لكن من يرد إلغاء اتحاد المصدرين فعليه التفكير بالبدائل، مضيفاً: «لم تتم مناقشة مشروع القرار معنا لكننا رفعنا كتاباً إلى مجلس الشعب ووضحنا من خلاله عمل الاتحاد، ولدينا ثقة كبيرة بمجلس الشعب».

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان رأى أنه لا توجد هناك أي تداعيات لإلغاء الاتحاد، مبيناً أنه إذا تم توزيع مهام مجلسه على اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة، وتم تدارك الأمور بطريقة تنظيمية وتنسيقية، فلن تكون هناك أي منعكسات سلبية.

ولفت إلى أنه بحسب كتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل فإن الاتحاد يأخذ مهام اتحادات غرف الصناعة والتجارة وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي الصادرات.

من جهته بين رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي في سورية صالح كيشور أن اتحاد المصدرين يأخذ دوره ودور غيره لذا يتم إيقاف دوره، مشيراً إلى عدم وجود أي منعكسات سلبية لإلغاء الاتحاد، بل على العكس، إذ كانت هناك شكاوى عديدة من المصدرين على الاتحاد لتقاضيه رسوماً إضافية.

وأضاف: «لو رأت الحكومة ضرورة لإبقائه لأبقته»، مشيراً إلى وجوب أن يكون التصدير عن طريق القنوات النظامية، والقناة النظامية هي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث يمكن للمصدرين التصدير من خلالها.

وبين أن اتحاد المصدرين من المفترض أن يكون جهة ناظمة فقط.

هذا وكان قد أحال «مجلس الشعب» مؤخراً مشروع قانون خاص بإلغاء «اتحاد المصدرين السوري» إلى اللجنة الدستورية والتشريعية لدراسته، وذلك بعد مرور ١٠ أعوام على تأسيسه.

> كيشور: الاتحاد يأخذ دوره ودور غيره وهناك شكاوى بحقه من المصدرين

ونص المشروع على إلغاء القانون رقم ٧٧ الصادر في ٢٠٠٩ الخاص بتأسيس اتحاد المصدرين، وتشكيل لجنة بقرار من وزير الاقتصاد مهمتها إدارة شؤون الاتحاد من حل وتصفية وتحديد الحقوق والالتزامات المترتبة عليه.

وشدد المشروع على منع صرف أي نفقة من أموال الاتحاد قبل إعداد قائمة الحقوق والالتزامات من اللجنة، منوهاً بعدم تحريك حسابات الاتحاد إلا بقرار من وزير الاقتصاد.

وقال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل إن هذا الاتحاد غير موجود في دول العالم الأخرى، باعتبار أن مثل هذه النشاطات تدار من جمعيات ونقابات ترعى مصالح المنتسبين.

وأوضح أن البنى المؤسساتية في سورية كفيلة بأداء الدور الذي يؤديه الاتحاد على النحو الأمثل تحت إشراف الوزارة، كونه يشكل جزءاً من اختصاصاتها المتعلقة بملف التجارة الخارجية، خاصة مع وجود «هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات».

«الكهرباء»: زيادة السرقات لأن القضاء يبرئ من يسدد الذمة المالية من دون سجن

| قصي أحمد المحمد

صرّح مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن أسباب زيادة السرقات وعدم ردع «حرامية الكهرباء» تتعلق بشكل رئيس بالإجراءات التي يتم اتخاذها في القضاء، لأنه بعد مراجعة المخالفين للقضاء يتم تبرئتهم بعد براءة ذمتهم مالياً تجاه الكهرباء، مبيناً أن شركات الكهرباء تقوم بضبط المستجرّين بطرق غير مشروعة وتنظّم الضبوط بحقهم وفقاً للقانون.

وشرح المدير أنه بعد تنظيم الضبوط بحق المستجرين غير النظاميين وتحصيل قيم الفواتير المترتبة عليهم يتم رفعها إلى القضاء ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وتطبيق القانون، لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء غير مسؤولة عما يتم اتخاذه من إجراءات وخاصة موضوع تبرئة المستجرين بطرق غير مشروعة من عقوبة السجن المنصوص عليها وفقاً للقانون.

وشرح المصدر آلية مخالفة الاستجرار غير المشروع من الجوار، مبيناً أنه يتم في أول مرة تغريم المستجر مالياً بقيمة ٩٠٠ ليرة سورية، وفي حال تكراره مرة ثانية يتم تغريمه بقيمة ٣٠٠٠ ليرة، وفي حال تكراره مرة ثالثة ٩٠٠٠ ليرة، وإلغاء الاشتراك وبعد ذلك يتم إحالته إلى القضاء.

وأكّد المدير أن بعض الحالات التي يتم تنظيم ضبوط فيها هي تغذية الجوار، بحيث يتم تغذية محال تجارية عبر عدادات منزلية وهي تشكل حالة استغلال للكهرباء وتهرب من دفع الفواتير بقيمة تجارية لمحال تجارية، مشيراً إلى أنه يتم اتخاذ إجراءات حازمة في هذا الموضوع، إذ يصار فوراً إلى تحويل أي عداد منزلي من صفته الأساسية إلى تجارية، منوهاً بأنّه يتم تقدير كميات استهلاك مسبقة عليه بصفة تجاري أيضاً في حال تم إثبات ما يدل على ذلك ليصار مخالفة المستجر بأثر رجعي.

وفيما يتعلق بموضوع تحويل صفات الاستثمار من صناعية أو تجارية إلى زراعية وغيرها، أكد المصدر أنه وفقاً لقرار صادر من رئاسة مجلس الوزراء؛ يتم حالياً استقبال الطلبات في الشركات من أجل تغيير صفة الاستثمار للعدادات الصناعية التي تقدم خدمات زراعية معينة، كما نص عليها القرار إلى عدادات زراعية كوحدات الخزن والتبريد التي كانت تعتبر مسبقاً صناعية، مبيناً أن القرار حدد صفة عدادات منشآت الدواجن وبعض الآلات الكهربائية الصناعية الخاصة غير المصنفة كمعامل تعامل العدادات المغذية لها معاملة المنشآت الزراعية.

ولفت المصدر إلى أن هذا التحويل يخفف كثيراً على المشتركين، لكون سعر استهلاك كيلو واط الصناعي والتجاري يصل إلى ٤٥ ليرة سورية وسطياً، والزراعي يصل إلى ١٧ ليرة.

وكانت بيّنت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عدد الضبوط التي تم تنظيمها بحق مستجري الكهرباء بطرق غير مشروعة خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام (٢٠١٩) والبالغ عددها ٩٦٧١ ضبطاً، منها ٤٧٤٢ ضبطاً تم تحصيلها مالياً، إذ قدّرت قيمة الكهرباء المحصّلة نحو ١,٧ مليار ليرة سورية.

بدء أعمال «برج دلتا» في «ماروتا سيتي» خلال أيام وتراخيص بناء جديدة قريباً

| الوطن

حصل مالكو المقسم H٤٧ في «ماروتا سيتي» على رخصة البناء من محافظة دمشق، وذلك بعد استكمال الإجراءات اللازمة كافةً.

ويعتبر مقسم H٤٧ المسمى برج دلتا «Delta Tower» من أوائل التصاميم الحاصلة على موافقة اللجنة الفنية المكلفة بدراسة التصاميم الأولية في «ماروتا»، وهو عبارة عن مقسم سكني مؤلف من ١٢ طابقاً إضافة لطابق أرضي وثلاثة أقبية بمساحة إجمالية ١٣٥٤٠ متراً مربعاً.

وسوف يشكل بداية إصدار رخص البناء للأبراج في «ماروتا» انطلاقة متجددة للمشروع وخاصة مع إتمام معظم أعمال البنى التحتية والتي تم تنفيذها وفق المعايير العالمية مما سيمكن أصحاب المقاسم الحاصلة على رخص البناء من المباشرة بأعمالهم.

الأهم من ذلك أن عملية الترخيص مستمرة في مشروع «ماروتا سيتي»، إذ هناك طلبات سوف تحصل على تراخيص بناء قريباً، وذلك بحسب مدير التخطيط والتنظيم العمراني في محافظة دمشق إبراهيم دياب الذي أكد أن محافظة دمشق بصدد الموافقة على ثلاثة طلبات للرخص في «ماروتا سيتي» بعد استكمال الوثائق وتسديد الرسوم.

ونوّه بأن منح تراخيص البناء في «ماروتا سيتي» يختلف عن منح تراخيص البناء في بقية أنحاء المدينة من حيث الدراسة والمصورات والمخططات المقدمة، فهنا يطلب من المصمم تقديم إضبارة تنفيذية تفصيلية تبين جميع الدراسات الفنية لكل الاختصاصات وفق اشتراطات منهاج الوجائب العمراني ونظام ضابطة البناء والكودات العالمية التي استخدمها المصممون في تصاميمهم وفق أحدث المعايير أو النظم الفنية المعمارية من أجل الوصول إلى أبنية ذكية مستدامة توفر الاحتياجات الاجتماعية والبيئية والخدمية وفق أحدث التقنيات.

وأن اللجنة الفنية المختصة للبت بالفكرة التصميمية الأولية للأبنية والمقاسم في ماروتا سيتي تضم في عضويتها ممثلين عن جامعة دمشق – كلية العمارة – ونقابة المهندسين، إضافة للمديرين المعنيين في المحافظة بإشراف مهامها من تاريخ ٢٠١٧/٩/٧ وذلك لمنح الموافقة الفنية على تصاميم الأبنية.

وبلغ عدد المقاسم التي تمت الموافقة على تصاميمها الفنية الأولية حوالي ١٠٠ مقسم من أصل ١٦٥ مقسماً متخاصص بها المواطنون، بينما بلغ عدد طلبات التراخيص المقدمة إلى ديوان التراخيص بالمكتب الأمامي والذي افتتحته مؤخراً مديرية التنظيم والتخطيط العمراني في مبنى مديرية تنفيذ المرسوم ٦٦ حوالي ٢٨ طلباً أي بنسبة حوالي ٢٠٪ من عدد المقاسم وتم إحالة ٢٠ طلباً منهم إلى نقابة المهندسين.

بدوره أكد وكيل المالكين والمنفذ للمقسم المرخص H٤٧ كمال الشماط أن المباشرة بالعمل في المقسم ستكون خلال عشرة أيام، والمشروع سيكون منجزاً كاملاً خلال ثلاث سنوات.

ولفت إلى أن «ماروتا سيتي» هو مشروع عمراني رائد فهي أول مدينة ذكية توفر الخدمات المتطورة للمواطن السوري ومشروع عمراني يضاهي ما هو موجود في أحدث المدن العالمية وأكثرها تطوراً داعياً أصحاب المقاسم إلى العمل الحثيث والإسراع في إنجاز رخصهم.

الحكومة تتهيأ لموازنة ٢٠٢٠

توجيهات لتعديل خلل الميزان التجاري وتقليل ساعات التقنين الكهربائي وبناء خزانات وقود احتياطية

> زيادة قدرة التدخل الإيجابي وتعزيز أسطول النقل

> لا أبنية حكومية جديدة.. وتفعيل التشاركية

| هناء غانم

أصدرت الحكومة بلاغاً عاماً وجهت فيه جميع الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية بغية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠ وعرضها على السلطتين التنفيذية والتشريعية تنفيذاً لأحكام المادة (١٣) من القانون المالي الأساسي للدولة.

وبالعودة إلى ما أورده البلاغ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بيّن أنه بخصوص الخطة السنوية واعتمادات المشاريع الاستثمارية، يجب أن تكون منسجمة مع الأهداف الكلية والقطاعية المقرة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي على الوزارات والجهات التابعة لها والمحافظات إعداد مشروع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٠ انطلاقاً من عدة اعتبارات، بحيث لا يتم إدراج أي مشروع ورصد اعتماد له ما لم يكن موافقاً عليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء إلا في حالات الضرورة القصوى، وعدم إدراج المشاريع الجديدة والمشاريع ذات الاعتمادات التأشيرية التي تم إدراجها سابقاً في الخطط الاستثمارية لأكثر من ثلاث سنوات ولم تنفذ بعد، إلا بعد تعديل دراسة الجدوى الاقتصادية وفق البيانات والمعطيات الجديدة، وحصر الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب المسلح على المنشآت والطرق وفصلها عن المنشآت والطرق التي بحاجة إلى إعادة تأهيل في الحالات الأخرى.

إضافة إلى عدم إدراج مشاريع أو أعمال مادية تتعلق بإعادة الإعمار للأبنية والمنشآت والمرافق الحكومية المتضررة بفعل الإرهاب كونه سيتم تخصيص لجنة إعادة الإعمار بمبلغ مستقل في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٢٠، وهي بدورها ستقوم بتحويل المبالغ اللازمة لمشاريع وأعمال الإصلاح وإعادة الإعمار في الوزارات والجهات العامة من حسابها وفقاً لما هو وارد في خطتها الاسعافية لعام ٢٠٢٠ والمعدة من لجنة إعادة الإعمار.

كما أكد البلاغ على عدم إدراج أي مشاريع جديدة تتعلق بتنفيذ مبان حكومية إدارية في العام ٢٠٢٠، وتتحمل الجهات مسؤولية تحقيق الأهداف المبتغاة من المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تنفيذ الجوانب المادية والمالية للخطة الاستثمارية في إطار البرنامج الزمني للتنفيذ المالي والمادي وتحديد الاعتمادات المطلوبة لمشاريع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي في حدود الفوائض الاقتصادية التي ستتحقق لديها في عام ٢٠٢٠ مضافاً إليها القروض الخارجية التي يمكن السحب عليها خلال العام والتسهيلات الائتمانية المتاحة.

ويتم تنفيذ الخطة السنوية وفقاً لمعايير القطاع الإنتاجي بحيث يتم العمل على ترميم مصادر الإنتاج الأكثر قابلية لأن تعاود الإنتاج بأسرع وقت وبأقل التكاليف، بحيث تبدأ بالمساهمة بخلق القيم المضافة وتأمين موارد مالية أو مادية محلية، وتسهم في تعديل خلل الميزان التجاري، إضافة إلى ترتيب المشاريع التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى مراحل متقدمة والتأكيد على استخدام المواد الأولية المنتجة محلياً، والاستفادة من الموارد المتاحة من القطع الأجنبي أثناء تحديد الأولويات، وإعطاء الأولوية للمستوردات من الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية والمشاريع الحيوية.

وبهدف زيادة قدرة الدولة على التدخل في السوق ركز البلاغ على المشاريع المتعلقة بمؤسسات التدخل الإيجابي على التوسع الأفقي بعد توفر الدراسات المطلوبة، وتحديث أسطول النقل، وتجهيز وحدات التبريد.

وبهدف تأهيل وتجهيز البنية التحتية يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لوزارة الكهرباء والجهات التابعة لها لاستمرار إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وزيادة موثوقية الشبكة الكهربائية، وتقليل ساعات التقنين، وتأمين مصادر الطاقة للمناطق والمدن الصناعية، والعمل على تأمين التجهيزات اللازمة من محطات تحويل وربط شبكي وغيرها.

إضافة إلى توجيه استثمارات وزارة النقل لتحسين انسيابية حركة النقل وزيادة حجم النقل وتخفيض التكاليف بتوسيع وزيادة القدرة الإنتاجية للمرافئ السورية، والربط الطرقي البري والحديدي بين المرافئ والمناطق الآمنة وخاصة المنطقة الوسطى ورصد الاعتمادات لضمان استمرارية العمل في المطارات السورية.

إضافة إلى توجيه استثمارات وزارة النفط والثروة المعدنية نحو زيادة الإنتاج من النفط والغاز في المنطقة الوسطى والجنوبية وتجهيز وحدات تعبئة الغاز والوقود في المحافظات الآمنة، وإمكانية بناء خزانات لتخزين الوقود كاحتياطي في المناطق الآمنة، كذلك توجيه اعتمادات الإدارة المحلية نحو تحسين مستوى الخدمات العامة وتأهيل البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية، كما يتم التركيز في الإنفاق على مشاريع الصحة والتعليم، والتأكيد على تفعيل قانون التشاركية نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه في إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية، وتخفيف الضغط على الموازنة العامة.